المصرية ـ الاسرائيلية، فان قطاع غزة صار مقسماً الى منطقتين اداريتين، هما غزة وخان يونس[٤٥].

وعلى اثر توسّع موجة الاستيطان بعد تولّي تكتل الليكود شؤون الحكم في اسرائيل، نشرت السلطات العسكرية الاسرائيلية، في العام ١٩٨٢، مخططاً هيكلياً لتنظيم الاراضي في وسط الضفة الفلسطينية، ويشمل مناطق بيت لحم ورام الله والبيرة وجزءاً من مدينة القدس العربية، كما تمّ ادراج المستوطنات الاسرائيلية ضمن هذا المخطط[٤٦].

وتعزى الدوافع الحقيقية لوضع هذا المخطط الى دوافع أمنية وعسكرية وتوراتية واقتصادية. الّا ان أهمّ هذه الدوافع يبقى ضمان تثبيت المستوطنين والمستوطنات الاسرائيلية التي أقيمت في المناطق المحتلة وفرضها كأمر واقع[٤٧]، ممّا قد يكون له تأثير في الترتيبات السياسية التي قد تنتج عن انسحاب اسرائيل من الارض المحتلة، وللحيلولة دون تطبيق القرار الرقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ والقاضي بتدويل القدس، وذلك بتعديل مخطط كندل للعام ١٩٤٤ المنظّم للقدس في عهد الانتداب البريطاني[٤٨]. ويمكن تلخيص الاضرار الناجمة عن هذا المخطط الهيكلي في ما يلي:

○ ان المخطط الهيكلي يخالف الاحكام التي تضمّنها قانون تنظيم المدن والقرى والابنية الرقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦، والذي يوجب، عند وضع المخططات الهيكلية، مراعاة المصلحة العامة، والقيام بمسح للمنطقة المراد تحضير مخطط تنظيمي لها وفق اجراءات محددة يجب اتباعها. وعلى العكس من ذلك، نجد ان السلطات الاسرائيلية قد جانبت مصلحة السكان العرب حين وضعت المخطط، وذلك بالاستيلاء على الارض، والحدّ من النمو الطبيعي للمدن والقرى، وتقطيع اواصر التجمّعات العربية بالطرق العريضة، والتفاف المستوطنات الاسرائيلية حول المدن والقرى والمخيمات. كما ان السلطات الاسرائيلية لم تقم بأي مسح اجتماعي، أو اقتصادي، أو عمراني، في المنطقة التي تقرر لها المخطط الهيكلي[٤٩].

○ ان المخطط الهيكلي هو وليد المؤسسات الاسرائيلية. وتوجب المادة ١٦ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٦٦ قبل اعداد المخططات الهيكلية استشارة المجالس البلدية والقروية، بصفتها لجان تنظيم محلية. وتنصّ المادة الخامسة على وجود ممثل للبلديات ونقيب المهندسين ورئيس النيابات العامة في مجلس التنظيم الاعلى. الّا ان السلطات الاسرائيلية لم تقم بالتشاور مع المجالس البلدية والقروية، والتي احتجت بشدة على المشروع. كما ان الامر العسكري الرقم ٤١٨ قد ألغى تمثيل أي جهة فلسطينية في عضوية مجلس التنظيم الاعلى، والذي يتألف من ضباط في الجيش الاسرائيلي[٥٠].

○ ان المخطط الهيكلي يضفي الشرعية على المستوطنات الاسرائيلية. ولقد خصّص المخطط مساحة ١٧ بالمئة من المنطقة المشمولة بالتخطيط للمستوطنات الاسرائيلية، والتي أصبحت مجالسها المحلية، بموجب الامر العسكري الرقم ٨٩٢ لسنة ١٩٨٠، تختص باعطاء رخص بناء وفتح شوارع في مناطق التنظيم الخاضعة لها. كما تختص المجالس الاقليمية باعطاء رخص بناء في المستوطنات التي لا يوجد فيها مجلس محلي.

ويحدّد المخطط الطرق المقترحة، والتي يحظر البناء على جوانبها اذا لم يتمّ الابتعاد عن منتصف الطريق مسافة ١٥٠ متراً. وتربط تلك الطرق بين المستوطنات الاسرائيلية بعضها البعض، وبين المستوطنات والكيان الصهيوني. ويترتب على ذلك اعتبار المستوطنات الاسرائيلية أمراً واقعاً في المناطق المحتلة، يجب التعامل معها واعتبارها داخل مفهوم المصلحة العامة الواجب تحقيقها من